

تصعيد



في تصعيد خطير، رفع مجلس القضاء الأعلى في الساعة 16:30 عصر أمس الحصانة القضائية عن أربعة قضاة ممن يقودون الحركة من أجل قانون جديد للسلطة القضائية والإشراف الكامل على الانتخابات: المستشار هشام البسطويسي (في أقصى يسار الصورة إلى اليسار)، ورئيس نادي قضاة الإسكندرية محمود الحضيري (في الصورة اليمني أدناه) والأخوين محمود وأحمد مكي

(في وسط الصورة إلى اليسار و في الصورة اليسرى أدناه، على الترتيب).

السبب: تقدم قاضٍ بشكوى مدعياً أن القضاة الأربعة اتهموه ظلماً بالتواطؤ في تزوير الانتخابات في اللجنة التي أشرف عليها في المنصورة أثناء انتخابات مجلس الشعب. رفع مجلس القضاء الأعلى الحصانة عنهم لكي يمكن استجوابهم أمام نيابة أمن الدولة العليا.

أولاً، هذه هي نفس المناورة التي لجأت إليها الحكومة لوضع النقابات المهنية تحت الحراسة. القصة هي ذاتها كل مرة: تحريض مهني موالٍ للحكومة على تقديم بلاغ كاذب، وبهذا تتوفر الذريعة للحكومة للتدخل وتحييد خصومها. من الجلي أن هذا التكتيك بمخافه استخدم أيضاً لتدمير أحزاب المعارضة التي فجأة لم تعد مطاوعة (الشعب في 2000 و الغد في 2005). فرق تسد.



ثانياً، هذه الواقعة أخطر بكثير لأنها تتعلق بجناح من سلطات الدولة. لم تتدخل الحكومة بهذا السفور لقمع القضاة المستقلين منذ أغسطس 1969. السبب المباشر هذه المرة هو اعتصام¹ يخطط القضاة له في ناديهم في الإسكندرية الجمعة المقبلة، لأجل الاعتراض على فرض مجلس القضاء الأعلى السرية التامة على مشروع قانون

¹ الخبر من موقع صحيفة العربي بتاريخ 12 فبراير 2006، بعنوان: "الجمعة المقبل: القضاة يعتصمون في نادي الإسكندرية"

<http://www.al-araby.com/articles/996/060212-996-fst01.htm>

هذه المقالة نشرت بالإنجليزية بعنوان Escalation في موقع بهية Baheyya: Egypt Analysis and Whimsy يوم الخميس 16 فبراير 2006، وترجمت بتصريح من المؤلفة، و الأصل منها موجود في <http://baheyya.blogspot.com/2006/02/escalation.html>

السُّلطة القضائية. رئيس المجلس فتحي خليفة لا يُبدي روح نديّة الرّمالة و يتعمّد المراوغة فيما يتعلّق بمشروع قانون عمل القضاة على تدقيقه و تنقيحه لسنوات، و هو ليس سلوكا جديدا عليه.¹

و لتسوء الأمور أكثر، فقد تسرّبت أنباء عن أن مشروع مجلس القضاء الأعلى لا تحقّق أيّا من مطالب القضاة، بل تتعمّد تقنين طموح السُّلطة التنفيذية إلى القوّة. و مما يدلّ على ذلك: المسوّدة تزيد سنّ تقاعد القضاة من 68 إلى 72 عاما، في مخالفة سافرة لمعتقد أغلب القضاة. ففي اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 16 ديسمبر 2005 صوتت 3,706 قاضيا من 4,732 ضدّ زيادة سنّ التقاعد² الذي هو في حقيقته مناورة الهدف منها الحول دون ترقّي القضاة الأصغر و إطالة مدة الطبعين و المتآلفين مع النظام من الكبار منهم.

اعتصام القضاة سيجري كما خطّط له، و المؤكّد أنّه سوف يجذب الآن المزيد من الانتباه و ربما المشاركة من المتردّدين ممن يسكون العصا من المنتصف. على الأرجح أن خطوات الحكومة الأخيرة غير المدروسة ستفهم على أنّها ليست فقط مناهضة للقضاة الإصلاحيين، بل هجوم على كيان القضاء كلّ.

كلّ الأعين تتّجه إلى بولكلي في الإسكندرية غدا. لنتنظر و لنشاهد هذا التطور الدراميّ في الأحداث.

– بهيّة

¹ موضوع مقالة أخرى نشرتها بهيّة على موقعها بعنوان The Judges Speak يوم السبت 14 مايو 2005 و مسارها <http://baheyya.blogspot.com/2005/05/judges-speak.html>.

² موضوع مقالة أخرى نشرتها بهيّة على موقعها بعنوان Mandate يوم الثلاثاء 20 ديسمبر 2005 و مسارها <http://baheyya.blogspot.com/2005/12/mandate.html>.